



### صوت الجنوب نيوز 4.10.2006 يهرو لندن

قررت المنظمة اليمنية لمراقبة حقوق الإنسان ( يهرو ) ومقرها لندن ، وبعد التشاور مع المجموعة اليمنية في بريطانيا والرافضة لصفقة منح دبي إدارة ميناء عدن ، العمل تحت مظلة المنظمة اليمنية لمراقبة حقوق الإنسان ( يهرو ) في مواجهة هذه الصفقة التي تعتبر بكل وثائقها التي وافقت عليها الحكومة اليمنية مدمرة للاقتصاد اليمني ، وتأصيلا للاحتكار الذي يفرضه المتنفذين في السلطة في اليمن ، والذين وزعوا المرافق السيادية في البلاد كغنائم لهم دون الحرص عليها كروافد اقتصادية لتعزيز موارد الدولة .

ووفقا لاستمرار الجهات حكومية متورطة في الصفقة في محاولاتها لتمريرها ، بعد أن أوقفها الرئيس علي عبد الله صالح لإضرار الصفقة بسمعة اليمن وتبديدها بمرفق سيادي مهم يمكن أن يكون منافسا لدبي لا تابع لسلطة موانئ دبي ، حتى وأن جرت عليها بعض التحسينات ، فإنما يدل ذلك على أن الحكومة لا ترغب في الإصلاح بل الاستمرار في بيع المرافق السيادية ، بدلا من فتحها على مناقصات نظيفة وفقا للمعايير الدولية ، بما تحفظ لعامل المنافسة المفتوحة والنزاهة أمام جميع الشركات العالمية المتخصصة .

ولهذا تستعد المنظمة اليمنية لمراقبة حقوق الإنسان ( يهرو ) بإعداد ملف يقدم هذه الصفقة بكل فضائنها نموذجا لمؤتمر الدول المانحة الذي سيبحث الضمانات التي ستقدمها اليمن مقابل الحصول على مساعدات ، وسيؤكد ملف فساد هذه الصفقة عدم قدرة الحكومة في الالتزام بتعهداتها بشأن إعطاء الضمانات المطلوبة للدول المانحة ، ومدى التزامها بمصفوفة الإصلاحات وحزمة القوانين التي بدأت بتبنيها في ديسمبر الماضي 2005م ، وليس تطبيقها ، مثل مكافحة الفساد واستقلال القضاء ونزاهة المشتريات الحكومية .

وتعتزم ( يهرو ) إضافة ما يجري في محطة المحاويات إلى ملف صفقة الفساد لإدارة ميناء عدن ، والشبهات التي تحوم حول هذه الشركة الموهمية التي تديره ( OPM ) كنموذج لحالة الفساد المستشري في السلطة ، وعدم وجود نية حقيقية لدى السلطة في اليمن بفتح ملف الفساد وتقديم المسؤولين المتورطين وبالأدلة الدامغة إلى المحاكمات واستعادة الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة .

وتري ( يهرو ) أنه ما لم تقدم السلطة على إلغاء هذه الاتفاقية والشروع على إعداد مناقصة نزيهة وبمساعدة الدول المانحة ، فإن الحديث عن الإصلاحات وتقديم الوعود للدول المانحة هي محاولات للحصول على قروض وتسهيلات مالية لن يستفيد منها المواطن اليمني ، بل ستضيف من الديون التي سيتحمل أعباءها المواطن اليمني الذي يعاني كثيرا من فقدان حقوقه .

لطفي شطارة

رئيس المنظمة اليمنية لمراقبة حقوق الإنسان ( يهرو )  
المملكة المتحدة

لندن

4 أكتوبر 2006